

**توصيات الدورة التدريبية**  
**حول " آليات النهوض بالحقوق الأساسية في العمل "**  
**( الرباط ، 27 - 29 جوان 2006 )**

في إطار السعي إلى تقوية ودعم الحقوق الأساسية للعمال الذي تسعى المملكة المغربية إلى إنجازه ، تم تنظيم دورة تدريبية حول " آليات النهوض بالحقوق الأساسية في العمل " بالرباط أيام 27 - 28 و 29 جوان 2006 من طرف وزارة التشغيل والتكوين المهني بالتعاون مع المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس التابع لمنظمة العمل العربية .

وقد شارك في أشغال هذه الدورة السيد محمد كشو مدير المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل والسيد عبد الله زهير مستشار إقليمي بمنظمة العمل الدولية ومشاركون من وزارة التشغيل والتكوين المهني والوزارات الأخرى المعنية والجمعيات الحقوقية المهتمة وكذلك المنظمات المهنية للمشغلين والأجراء التالية :

- \* الاتحاد العام لمقاومات المغرب ،
- \* جامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات ،
- \* الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ،
- \* الاتحاد المغربي للشغل ،
- \* الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ،
- \* الفيدرالية الديمقراطية للشغل ،
- \* الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب .

وللنهوض بالحقوق الأساسية في العمل فقد تمحورت أشغال هذا الملتقى حول المواضيع التالية :

- معايير العمل الدولية والحقوق الأساسية في العمل .
- دور منظمة العمل العربية في النهوض بالحقوق الأساسية في العمل .
- حماية الحقوق الأساسية في العمل من خلال التشريع الوطني المغربي .

- دور تفقد الشغل في تكريس الحقوق الأساسية في العمل .
- دور القضاء في تكريس الحقوق الأساسية في العمل .
- دور التعليم و الثقافة و الإعلام في النهوض بالحقوق الأساسية في العمل .
- دور المنظمات المهنية لأصحاب العمل في حماية و تكريس الحقوق الأساسية في العمل .
- دور المنظمات المهنية للعمال في حماية و تكريس الحقوق الأساسية في العمل .
- الحوار الاجتماعي و النهوض بالحقوق الأساسية في العمل .
- تكريس مبادئ المساواة بين الرجل و المرأة في العمل في المغرب .
- التعاون الدولي و النهوض بالحقوق الأساسية في العمل :
- \* برنامج دعم العلاقات المهنية بالمغرب (BIF - US DOL) .
- \* البرنامج الدولي للحد من ظاهرة تشغيل الأطفال (IPEC-Maroc) .

- ورشة عمل حول " إعداد التقارير الخاصة بمعايير العمل الدولية و الحقوق الأساسية في العمل " .

و بعد الاستماع للمحاضرات المدرجة بالبرنامج الفني للدورة و إثر النقاش المستفيض حول مواضيع الدورة و ورشات العمل ، خلص المشاركون إلى التوصيات التالية :

1 - العمل على تحقيق الملاءمة الكاملة بين تشريع الشغل المغربي و مضامين جميع اتفاقيات العمل الدولية المتعلقة بالحقوق الأساسية في العمل، موضوع إعلان منظمة العمل الدولية لسنة 1998 .

2 الدعوة إلى تصديق المملكة المغربية على اتفاقية العمل الدولية رقم 87 المتعلقة بالحريات النقابية و بذلك تكتمل المصادقة على الاتفاقيات الثمانية المتعلقة بالحقوق الأساسية في العمل .

3 - العمل على إلغاء المادة 288 من القانون الجنائي المغربي المتعلقة بحرية العمل .

4 الدعوة إلى تصديق المملكة المغربية على اتفاقية العمل الدولية رقم 150 المتعلقة بإدارة العمل ، نظرا لأهمية دور إدارة العمل بمختلف أجهزتها في النهوض بالحقوق الأساسية في العمل .

- 5 - الدعوة إلى تصديق المملكة المغربية على اتفاقية العمل الدولية رقم 144 المتعلقة بالمشاورات الثلاثية وعلى اتفاقية العمل الدولية رقم 183 المتعلقة بحماية الأمومة .
- 6 - تفعيل الأحكام الواردة في مدونة الشغل وفي اتفاقيتي العمل الدوليتين رقم 98 ورقم 135 المصادق عليهما من طرف المغرب بشأن المفاوضة الجماعية وحماية مندوبي الأجراء والممثلين النقابيين .
- 7 - تفعيل أحكام مدونة الشغل الخاصة بعمل الأطفال والمرأة وفقا لمعايير العمل الدولية والعربية .
- 8 - القيام بحملات مراقبة صارمة لمحاربة أسوأ أشكال تشغيل الأطفال عملا بمقتضيات مدونة الشغل والتي تم استنباطها من اتفاقية العمل الدولية رقم 182 المصادق عليها من طرف المغرب .
- 9 - تعزيز تدابير المراقبة الخاصة باستقرار العمل وتسريح الأجراء وإغلاق المؤسسات بدون ترخيص من السلطات المختصة .
- 10 - التعجيل بإصدار المراسيم والقرارات التطبيقية لمدونة الشغل التي لم تصدر لحد الآن .
- 11 - تفعيل آلية التحكيم في نزاعات الشغل الجماعية .
- 12 - تعزيز مديرية الشغل والمندوبيات الجهوية والإقليمية للشغل بمختلف أجهزتها وبخاصة أقسام تفتيش الشغل ودعمها بالموارد البشرية والمادية اللازمة حتى تتمكن من ممارسة دورها في تكريس الحقوق الأساسية في العمل بالجدوى المطلوبة .
- 13 - إحداث خلية بمديرية الشغل تعنى بمتابعة تطبيق أحكام تشريع الشغل المتعلقة بالحقوق الأساسية في العمل .
- 14 - تطوير التعاون بين وزارة التشغيل والتكوين المهني ووزارة العدل في مجال تكريس الحقوق الأساسية في العمل .
- 15 - تعزيز التطبيق الفعلي لكافة حقوق العمال ومن ضمنها الحقوق الأساسية في العمل .
- 16 - دعوة المنظمات المهنية لأصحاب العمل والعمال إلى تطوير قدرات أطرها في مجال الحقوق الأساسية في العمل من خلال تكتيف الدورات التكوينية والإعلام والإرشاد لصالح منخرطيها .

- 17 نشر المعرفة بمعايير العمل الدولية والعربية وبالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل على أوسع نطاق ولدى مختلف الجهات المعنية وبالأخص الإدارات ذات العلاقة والشركاء الاجتماعيين ومؤسسات التعليم والتكوين والثقافة والجهاز القضائي وتعزيز دور مديرية الشغل والهيئات المهنية للمشغلين والأجراء ومختلف وسائل الإعلام في هذا المجال .
- 18 دعوة الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين للمشاركة في أعمال أحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحقوق الأساسية في العمل من خلال الأنظمة الداخلية للمؤسسات والاتفاقيات الجماعية للشغل .
- 19 دعوة وزارة التربية الوطنية إلى إدراج مادة خاصة بحقوق الإنسان والحقوق الأساسية في العمل ضمن برامج التعليم بمختلف مراحلها .
- 20 دعم التعاون بين مديرية الشغل والمراكز والمؤسسات المختصة في الدراسات والبحوث ونشر حقوق الإنسان بهدف تطوير البحوث والدراسات في مجال الشغل بصفة عامة وحول عمل المرأة و الطفل و المعاقين بصفة خاصة .
- 21 تكتيف الملتقيات والدورات التكوينية لفائدة مفتشي الشغل والقضاة والمشغلين والأطر النقابية في مجال الحقوق الأساسية في العمل .
- 22 - تعزيز مشاركة المرأة في إدارة العمل بمختلف أجهزتها وصلب الهياكل النقابية لأصحاب العمل والعمال وفي المفاوضات الجماعية وإيلاء المزيد من الاهتمام بقضايا المرأة العاملة وتكريس حقوق المرأة في العمل .
- 23 دعوة منظمي العمل الدولية والعربية والمركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس إلى تكتيف الندوات والدورات التكوينية في مجال معايير العمل والحقوق الأساسية لفائدة أطراف الإنتاج الثلاثة ولفائدة القضاة والمحامين والصحافيين بهدف مساعدتهم على التعريف بهذه المعايير والحقوق وتكريسها في الواقع .
- 24 - توجيه الشكر إلى المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس على تعاونه في تنظيم هذه الندوة التي حققت الغايات المرجوة والمتمثلة في إيلاء موضوع الحقوق الأساسية في العمل ما يستحقه من عناية من طرف كل المتدخلين .